الحكومة العراقية تطلق حزمة قرارات لتعزيز تمويل الدولار واستقرار الأسواق



وجّه رئيس مجلس الوزراء علي فالح الزيدي، اليوم السبت، حزمة إجراءات لتسهيل تمويل الدولار واستقرار الأسواق، وأوعز بدراسة إمكانية توسيع دور المصارف في تمويل بطاقات التجار بالسعر الرسمي المعتمد.

وقال المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء في بيان تلقته المطلع، إن " رئيس مجلس الوزراء علي فالح الزيدي، ترأس اليوم السبت، اجتماعاً لمجلس الاستقرار المالي والمصارف الحكومية، خُصص لمناقشة تطورات السياسة النقدية، واستعراض واقع المصارف الحكومية، وخطط إعادة هيكلتها وتطوير أدائها، فضلاً عن بحث الإجراءات الكفيلة بتحقيق استقرار الأسعار في السوق المحلية".

ووجّه رئيس مجلس الوزراء، بحسب البيان، المصارف الحكومية بـ"تبسيط الإجراءات الإدارية والفنية المتعلقة بتمويل الدولار للسوق، كما وجّه وزارة المالية بتسهيل إجراءات استحصال الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة على السلع والبضائع والمنتجات المستوردة، بما يسهم في انسيابية عمليات الاستيراد واستقرار حركة الأسواق".

كما وجّه بـ"تشكيل لجنة تضم عدداً من الوزراء ورؤساء الهيئات المعنية، تتولى إعداد التوصيات اللازمة بشأن التعرفة الجمركية، على أن تنجز اللجنة أعمالها خلال مدة أقصاها 72 ساعة".

وفي إطار تعزيز إجراءات توفير العملة الأجنبية بالسعر الرسمي، وجّه رئيس الوزراء المصرف العراقي للتجارة بـ"بيع الدولار بالسعر الرسمي المعتمد من البنك المركزي، والبالغ 1520 ديناراً للدولار الواحد، كما أوعز بدراسة إمكانية توسيع دور المصارف في تمويل بطاقات التجار بالسعر الرسمي المعتمد، وبسقوف تمويلية مناسبة تصل إلى 100 ألف دولار شهرياً، وفق الضوابط والإمكانات المتاحة". وكذلك وجّه رئيس مجلس الوزراء المصارف الحكومية كافة بـ"تسهيل إجراءات فتح الحسابات المصرفية للشركات والأشخاص، وإنجازها خلال مدة لا تتجاوز 24 ساعة، بما يسهم في اختصار الإجراءات الإدارية وتسريع المعاملات المصرفية".